The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N2, P P 266 -282
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد٢آيار ٢٠٢٤ ص ص ٢٦٦-٢٨٢

Analysis of the reality of financial policy in Iraq and ways to address it for the period (2003-2021)

تحليل واقع السياسة المالية في العراق وسبل المعالجة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

*م.د شيماء عبد الهادي **المعتز ستار نوري العبودي

Abstrat :-

The fiscal policy in Iraq suffers from a number of problems, namely its dependence on oil revenues to a large extent, in addition to the increase in public operating spending at the expense of public investment spending, and all of this results in a permanent deficit in public budgets, and in order to address it, this policy resorts to public debt. Therefore, this policy must be reformed by following the sentence short and long term actions.

*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .
**ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

المستخلص :- تعاني السياسة المالية في العراق من جملة مشاكل وهي اعتمادها على الايرادات النفطية بشكل كبير ، فضلاً عن ازدياد الانفاق العام التشغيلي على حساب الانفاق العام الاستثماري، وكل هذا الامر ينتج عنها عجز دائمي في الموازنات العامة وم اجل معالجته تلجيء هذه السياسة الى الدين العام، وبالتالي يجب اصلاح هذه السياسة من خلال اتباع جملة إجراءات على المدى القصير والطويل.

المقدمة :- تعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية لاي بلد ، وذلك لكونها اداة مهمة تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف لابد من استخدام مجموعة متكاملة من الادوات الفعالة وهي (النفقات العامة و الايرادات العامة) ، وبالتالي يجب ان تكون هذه الادوات متكاملة من جل ان تكون هذه السياسة المالية فعالة في أي بلد .

اهمية البحث :- تنطلق اهمية البحث من خلال معرفة وتحليل واقع السياسة المالية، وماهي ادواتها ، وتشخيص نقاط الضعف فيها، وبالتالي وضع الحلول اللازمة لها.

مشكلة البحث :- بترز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية :-

ماهي ادوات السياسة المالية العراقية ؟

هل ان السياسة المالية فعالة ام لا ؟

ماهي نقاط الضعف في السياسة المالية العراقية ؟

فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضية مفادها (بما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، لذلك فان سياسته المالية هي سياسة غير فعالة وتعاني من وجود مشاكل متراكمة).

اسلوب البحث :- اعتمد البحث الاسلوب الوصفي (التحليلي) .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:-

الحدود الزمانية :- المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) .

الحدود المكانية :- السياسة المالية العراقية .

المطلب الاول : واقع السياسة المالية وادواتها في العراق

اولاً : لمحة تاريخية للسياسة المالية العراقية : مرت السياسة المالية العراقية بتحولات خلال الحقب التاريخية المختلفة التي مر بها الاقتصاد العراقي، ويمكن التمييز بين مرحلتين جوهريتين لإداء السياسة المالية في العراق وكما يلي :-

مرحلة اداء السياسات المالية قبل سنة (٢٠٠٣):مثلت السياسة المالية في العراق قبل سنة (٢٠٠٣) الاداة الرئيسة المؤثرة في الاقتصاد العراقي استناداً للفلسفة الاقتصادية المتبعة من قبل النظام السياسي خلال حقبة السبعينات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والمعتمدة على المنهج الاشتراكي، إذ كان التوجه الانفاقي للحكومة يستهدف توجيه الاقتصاد نحو اهداف التنمية والنمو و تتفق مع البرامج والخطط الموضوعة لغرض التحولا الاشتراكية .

خلال حرب الخليج الاولى للفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) ومن ثم حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) و تبعها العقوبات الاقتصادي للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، إذ اخذت التوجهات الإنفاقية للسياسة المالية الطابع العسكري خلال الحروب، اضافة لتوفير المتطلبات والسلع الغذائية الرئيسة للمواطنين خلال فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة ، و بقي فيه القطاع النفطي يشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي بعد الفشل في تحقيق التنمية الهادفة لمعالجة التشوهات في الهيكل العام للاقتصاد[١].

وكل تلك الظروف المذكورة سابقاً مهدت لأنّ تكون السياسة المالية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) هي المسيطرة على قرارات وتوجهات السياسة النقدية، اي جعلت السياسة النقدية تابعة بشكل تام للسياسة المالية، إذ اعتمدت السياسة المالية في تمويل انفاقها العام على الاقتراض المباشر من البنك المركزي عبر الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنات العامة، الامر الذي ادى الى مساهمة تلك السياسات في زيادة معدلات التضخم بسبب الارتفاع المستمر في معدلات نمو في عرض النقد بالمقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، إذ وصلت معدلات التضخم الى المستويات الجامحة الذي لا يمكن السيطرة عليه باستخدام أي من الأدوات التقليدية للسياستين (النقدية والمالية)[٢].

([١]) احمد حسين الهيتي، واخرون ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٧) الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد٢، العدد٣، ٢٠١٠ ، ص١٢ .

([٢]) همسة قصي عبد اللطيف، اتجاهات السياسة المالية في العراق ، مجلة الاكاديمية العراقية ، ٢٠١٢ ، ص٥٨ .

مرحلة اداء السياسة المالية (٢٠٠٣-٢٠٢١) :خلال سنة (٢٠٠٣) حدث تغيير للنظام السياسي في العراق بعد حرب الخليج الثالثة ونتج عن ذلك النظام الجديد تغييراً للفلسفة الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، اذ كان من المتوقع ان تتغير توجهات السياسة المالية في العراق من اداة لإدارة الاقتصاد الريعي الى اداة لإدارة وتوجيه التحول بنحو اقتصاد السوق، الا أنّ الواقع الفعلي كان بخلاف ذلك، إذ اصبحت السياسة المالية للدولة عبارة عن اداة لتوزيع عوائد النفط الخام وذلك من خلال الانفاق الاستهلاكي بصورة كبيرة والانفاق الاستثماري الخدمي بعيداً عن الشروط الاساسية للكفاءة الاقتصادية في الانفاق وبعيداً عن المعايير الاساسية لتقييم الاداء للسياسات الاقتصادية بموجب الاهداف المحددة في ظل الفلسفة الاقتصادية الجديدة وخطط التنمية المعدة لتلك الفلسفة الاقتصادية، إذ ان اتجاه السياسة المالية التوسعية في هذه المرحلة يأتي انعكاساً لمتطلبات إعادة بناء البلاد ولا سيما اعادة بناء القطاعات الخدمية والمؤسسات الحكومية المختلفة، ولذلك ظل الانفاق العام يزداد باستمرار خلال السنوات التي تلت سنة (٢٠٠٣) اعتماداً على الوفرة من العوائد النفطية وازدادت بسبب رفع العقوبات المفروض على البلد منذ سنة (١٩٩٠) [٣].

ثانياً : ادوات السياسة المالية في العراق :وتتكون السياسة المالية في العراق من الادوات الاتية

النفقات العامة : وهي تتكون من قسمين هما :

النفقات التشغيلية (الجارية) : وتشكل الجزء الاكبر من النفقات العامة، بمقدار (٧٨,٤%) من تلك النفقات .

النفقات الاستثمارية : وتمثل الشطر الثاني من تلك النفقات وبنسبة قليلة، بلغت (٢١,٦%) .

الايرادات العامة : وتتألف من الاتي :

الايرادات النفطية : وتشكل ما مقدار (٩١,٨%) من تلك الايرادات .

الايرادات الضريبية .

الدين العام .

ايرادات اخرى : ومنها (الرسوم ، ايرادات املاك الدولة ، ... ، الخ)

---

(١) حيدر عبد الحسين الجبوري واخرون ، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للمد (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد ٢٠، العدد ١ ، ص١٢ .

جدول (١) النفقات العامة والايرادات العامة ونسب مساهماتها في العراق فيها للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية من اجمالي النفقات العامة%	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات العامة%	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	١٧٨٤٢٩٣	٩٠,٠	١٩٨٢٥٥	١٠,٠	٢١٤٦٣٤٦	١٨٤١٤٥٨	٨٥,٨	٣٤٩	٣٠٤٥٣٩
٢٠٠٤	٣٢،١١٧،٤٩١	٢٩،١٠٢،٧٥٨	٩٠,٦	٣،٠١٤،٧٣٣	٩,٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٣٢٦٢٧٢٠٣	٩٨,٩	١٥٩٦٤٤	١٩٥٨٩٢
٢٠٠٥	٢٦،٣٧٥،١٧٥	٢١،٨٠٣،١٥٧	٨٢,٧	٤،٥٧٢،٠١٨	١٧,٣	٤٠٥٠٢٨٩٠	٣٩٤٨٠٠٦٩	٩٧,٥	٤٩٥٢٨٢	٥٢٧٥٣٩
٢٠٠٦	٣٨،٨٠٦،٦٧٩	٣٢،٧٧٨،٩٩٩	٨٤,٥	٦،٠٢٧،٦٨٠	١٥,٥	٤٩٠٥٥٥٤٥	٤٦٥٣٤٣١٠	٩٤,٩	٥٩١٢٢٩	١٩٣٠٠٠٦
٢٠٠٧	٣٩،٠٣١،٢٣٢	٣١،٣٠٨،١٨٨	٨٠,٢	٧،٧٢٣،٠٤٤	١٩,٨	٥٤٥٩٩٤٥١	٥١٧٠١٣٠٠	٩٤,٩	١٢٢٨٣٣٦	١٦٦٩٨١٥
٢٠٠٨	٥٩،٤٠٣،٣٧٥	٤٧،٥٢٢،٧٠٠	٨٠,٠	١١،٨٨٠،٦٧٥	٢٠,٠	٨٠٢٥٢١٨٢	٧٥٣٥٨٢٩١	٩٣,٩	٩٨٥٨٣٧	٣٩٠٨٠٥٤
٢٠٠٩	٥٢،٥٦٧،٠٢٥	٤٢،٠٥٣،٦٢٠	٨٠,٠	٤٢،٠٥٣،٦٢٠	٢٠,٠	٥٥٢٠٩٣٥٣	٥١٧١٩٠٥٩	٩٣,٦	٣٣٣٤٨٠٩	١٥٥٤٨٥
٢٠١٠	٧٠،١٣٤،٢٠١	٥٠،٦٦٢،٢٠١	٧٢,٢	١٩،٤٧٢،٠٠٠	٢٧,٨	٧٠١٧٨٢٢٣	٦٦٨١٩٦٧٠	٩٥,٢	١٥٣٢٤٣٨	١٨٢٦١١٥
٢٠١١	٧٨،٧٥٧،٦٦٦	٦٠٩،٢٥٥،٥٣٥	٧٧,٤	١٧٨،٣٢١،١٢٥	٢٢,٦	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٩٨٠٩٠٢١٤	٩٠,٢	١٧٨٣٥٩٣	٨٩٣٣٥٨٥
٢٠١٢	١٠٥،١٣٩،٥٧٥	٧٥٧،٨٨٦،٢٣٧	٧٢,١	٢٩٣،٥٠٩،٥١٣	٢٧,٩	١١٩٨١٧٢٢٤	١١٦٥٩٧٠٧٦	٩٧,٣	٢٦٣٣٣٥٧	٥٨٦٧٩١
٢٠١٣	١١٩،١٢٧،٥٥٦	٧٨٧،٤٣٣،١٤٥	٦٦,١	٤٠٣،٨٤٢،٤١٥	٣٣,٩	١١٣٨٤٠٠٧٦	١١٠٦٧٧٥٤٢	٩٧,٢	٢٨٧٦٨٥٦	٢٨٥٦٧٨
٢٠١٤	١١٥،٩٣٧،٧٦٢	٩٠٥،٤٧٣،٩٢١	٧٨,١	٢٥٣،٩٠٣،٦٩٩	٢١,٩	١٠٥٣٦٤٣٠١	٩٧٠٧٢٤١٠	٩٢,١	١٨٨٥١٢٧	٦٤٠٦٧٦٤
٢٠١٥	٨٢،٨١٣،٦١١	٦٠٩،٥٠٨،١٧٦	٧٣,٦	٢١٨،٦٢٧،٩٣٤	٢٦,٤	٦٦٤٧٠٢٥٢	٥١٣١٢٦٢١	٧٧,١	٢٠١٥٠١٠	١٣١٤٢٦٢١
٢٠١٦	٧٣،٥٧١،٠٠٣	٥٦١،٣٤٦،٧٥٢	٧٦,٣	١٧٤،٣٦٣،٢٧٨	٢٣,٧	٥٤٤٠٩٢٧٠	٤٤٢٦٧٠٦٠	٨١,٤	٣٨٦١٨٩٠	٦٢٨٠٣٢٠
٢٠١٧	٧٥،٤٩٠،١١٥	٥٩٠،٣٣٢،٦٩٩	٧٨,٢	١٦٤،٥٦٨،٤٥١	٢١,٨	٧٧٤٢٢١٧٣	٦٥٠٧١٩٢٩	٨٤,٠	٦٢٩٨٢٧٢	٦٠٥١٩٧٢
٢٠١٨	٨٠،٨٧٣،٢٠٠	٦٧،٠٥٢،٩٠٠	٨٢,٩	١٣،٨٢٠،٣٠٠	١٧,١	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٩٥٦١٩٨٢٠	٨٩,٧	٥٦٨٦٢١١	٥٢٦٣٨٠٣
٢٠١٩	111723.600	87301000	٠,٧٨	24422.600	٠,٢٢	107567000	99,216.300	٠,٩٢	٤٠١٤,٥٠٠	٤٣٣٦,١٠٠
٢٠٢٠	76082.400	72873.500	95.8	3208.900	4.2	63199.700	54,448.500	٨٦,٢	٤٧١٨,٢٠٠	٤٠٣٣٠٠٠
٢٠٢١	102,849,659	89,526,686	٨٧	13,322,973	١٣	109,081,464	95,270,298	٨٧,٣	٤٥٣٦٢٤٢	٩٢٧٤٩٢٤
المتوسط			٧٦,٢		٣٣,٨			٨٦,٢		

المصدر :- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة السنوية ، (٢٠٠٦-٢٠١٧) ، التقرير الاقتصادي السنوي للاعوام (٢٠٠٤، ٢٠٢١)

المطلب الثاني : النفقات العامة

اولاً: هيكل النفقات العامة في العراق : و يتكون هيكل النفقات العامة في العراق مما يأتي :

١. النفقات الجارية : وتتكون هذه النفقات من (تعويضات الموظفين، المنح والمساعدات وخدمة الدين، المستلزمات السلعية، المستلزمات الخدمية، صيانة الموجودات، البرامج الخاصة، النفقات الرأسمالية، الرعاية الاجتماعية، الالتزامات والمساهمات الاخرى) وتشكل هذه النفقات بمقدار (٧٦,٢%) من مكونات النفقات العامة، وكما هو موضح في الجدول (١) الذي يبين مبالغ النفقات العامة ونسب مساهمة النفقات الجارية فيها (٢٠٠٣-٢٠٢١) [٤] .كما نلاحظ ايضاً وجود تذبذب في هذا الارتفاع خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٢١) كما ذكرنا سابقاً عائد للطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والتي تعتمد على الايرادات النفطية، وهذه الايرادات النفطية هي رهينة تقلب اسعار النفط الخام العالمية [٥].

٢. النفقات الاستثمارية : وتتكون تلك النفقات من (الانفاق على القطاع الزراعي، الانفاق على القطاع الصناعي، الانفاق على قطاع النقل والمواصلات، الانفاق على قطاع المباني والخدمات، الانفاق على قطاع التربية والتعليم، الانفاق على قطاعات اخرى متنوعة) ، وتشكل تلك النفقات ما مقداره (٣٣,٨%) من اجمالي النفقات العامة، وكما هو موضح في الجدول (١) [٦].كما نلاحظ ايضاً ان هذه المبالغ هي في زيادة مستمرة خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٢١) وبنسب متفاوتة ومتذبذبة ، ويعود السبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً الى تحرر الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية ، الامر الذي ادى الى زيادة مبيعات النفط الخام وبالتالي تحقق الفورة في الاموال وبالتالي انعكاس الامر على الموازنات العراقيات وبنودها ومنها النفقات الاستثمارية، الا ان هذه النفقات لم تأخذ دورها الصحيح في تحقيق التنمية الاقتصادية نظراً لقلة التخصيصات المرصدة للنفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية، وبالتالي لم ينعكس ازدياد النفقات على تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة (السلعي، التوزيعي ، الخدمي) [٧] .

---

(١) باقر كرجي حبيب الجبوري ، الاثار الاقتصادية لتأخير اقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد(١٧) ، العدد (٣) ، ٢٠١٥ ، ص١٥٥ .

(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٤ ، ص٧٠

(٣) حارث رحيم عطية الزرفي ، قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨، ص٧٢.

(٤) امين محمد سعيد و صباح صابر محمد ، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٧) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر ، العدد الاول ، ٢٠١٢ ، ص ٣ .

ثانياً : اهمية النفقات العامة في العراق ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي :يعد العراق من الدول التي يسود فيها القطاع العام، فلو نظرنا الى الجدول (٢) نلاحظ ان متوسط الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) هو (٣١,٥%) .

ففي عام (٢٠٠٤) فقد بلغت نسبة مساهمة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٦٠,٣%) وشكلت النفقات الجارية نسبة (٥٤,٦٦%) من الناتج المحلي الاجمالي، والاستثمارية (٥,٧%) منه، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية إذ بلغ سعر برميل النفط (٣٦,٠٥) دولار للبرميل الواحد مما اثر على ارتفاع الايرادات النفطية والتي شكلت نسبة (٩٨,٩%) من اجمالي الايرادات العامة في عام ٢٠٠٤، كون العراق دولة ريعية مما دفع الحكومة الى زيادة النفقات الجارية والاستثمارية في مختلف القطاعات.وفي العامين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) انخفضت نسب مساهمة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (٣٥,٨٦%، ٤٠,٦%) على التوالي، إذ شكلت النفقات الجارية نسب (٣٩,٦%، ٣٤,٣%) على التوالي من الناتج المحلي، اما النفقات الاستثمارية فشكلت نسب (٦,٢%، ٦,٣%) على التوالي من الناتج المحلي إذ نلاحظ ارتفاع تلك النسب للنفقات الاستثمارية عن الاعوام السابقة، ويعود السبب في ذلك الى اتجاه الحكومة في اعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثالثة في عام (٢٠٠٣) وكذلك سوء الاوضاع الامنية بعد ذلك العام من بنى تحتية ومختلف القطاعات الاقتصادية .وخلال الاعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٩) فقد تذبذبت نسب مساهمة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي لتحقق (٣٥,٠%، ٣٧,٨٣%، ٤٠,٢٥%) ، شكلت النفقات الجارية نسب (٢٨,٠%، ٣٠,٣%،٣٢,٢%) الناتج المحلي الاجمالي، اما الانفاق الاستثماري فشكل (٦,٩%، ٧,٦%، ٣٢,١%) من الناتج المحلي الاجمالي، و يعود السبب في ذلك ايضاً الى ارتفاع اسعار النفط الخام في تلك السنوات المذكورة .وخلال الاعوام (٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٣) ارتفعت نسب مساهمة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (٤٣,٣%، ٣٦,٢%، ٤١,٣%،٤٣,٥%) على التوالي ساهمت النفقات الجارية بنسب (٣١,٣%، ٢٨,٠%، ٢٩,١%، ٢٨,٨%)، اما النفقات الاستثمارية فقد انخفضت الى النسب (١٢,٠%، ٨,٢%، ١١,٥%، ١٤,٨%) على التوالي، ويعود السبب في ذلك الى تقلب اسعار النفط خلال تلك الفترة ولاسيما ظروف الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) والتي بدأت اثارها بالظهور منذ عام (٢٠٠٨) واستمرت اثارها حتى العام (٢٠١٠)، ومن ثم بدأت اسعار النفط العالمية بالارتفاع في عوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)، ومن ثم تأثير ذلك على الايرادات العامة للبلد.

في حين خلال الاعوام (٢٠١٤، ٢٠١٨) بدأت اسعار النفط الخام بالانخفاض الحاد ومن ثم تأثير ذلك على الايرادات العامة للبلد ومن ثم على النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، الى جانب ما اصاب البلد من احداث خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) وسيطرة العصابات الارهابية على ثلاث مدن عراقية، وما تبع ذلك من عمليات عسكرية لغرض تحريرها كل ذلك اثر على انخفاض نسب مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ (٤٣,٥%،٤٢,٥%، ٣٧,٤%، ٢٩,٥%، ٣٢,٢%) على التوالي[٨].

من ذلك نستنتج تقلب نسب مساهمة الانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية تبعاً لتقلب اسعار النفط الخام العالمية، ومن ثم يؤثر ذلك على الايرادات العامة للبلد كون العراق بلداً ريعياً، وهذا ما يضعف من دور السياسة المالية للحكومة في توجيه الانفاق العام لتحقيق أهدافه المنشودة .

جدول (٢) نسبة مساهمة الانفاق العام ومكوناته الرئيسة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	نسبة الانفاق العام /الناتج المحلي	الانفاق الجاري	نسبة مساهمة الانفاق الجاري /الناتج المحلي الاجمالي%	الانفاق الاستثماري	نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري /الناتج المحلي الاجمالي%
٢٠٠٤	٥٣،٢٣٥،٣٥٨,٧	32,117,491	٦٠,٣	29,102,758	٥٤,٦٦	3,014,733	٥,٧
٢٠٠٥	٧٣،٥٣٣،٥٩٨,٦	26,375,175	٣٥,٨٦	21,803,157	٢٩,٦	4,572,018	٦,٢
٢٠٠٦	٩٥،٥٨٧،٩٥٤,٨	38,806,679	٤٠,٦	32,778,999	٣٤,٣	6,027,680	٦,٣
٢٠٠٧	١١١،٤٥٥،٨١٣,٤	39,031,232	٣٥,٠	31,308,188	٢٨,٠	7,723,044	٦,٩
٢٠٠٨	١٥٧،٠٢٦،٠٦١,٦	59,403,375	٣٧,٨٣	47,522,700	٣٠,٣	11,880,675	٧,٦
٢٠٠٩	١٣٠،٦٤٣،٢٠٠,٤	52,567,025	40.23	42,053,620	٣٢,٢	42,053,620	٣٢,١
٢٠١٠	١٦٢،٠٦٤،٥٦٥,٥	70,134,201	٤٣,٣	50,662,201	٣١,٣	19,472,000	١٢,٠
٢٠١١	٢١٧،٣٢٧،١٠٧,٤	78,757,666	٣٦,٢	60,925,553.5	٢٨,٠	17832,112.5	٨,٢
٢٠١٢	٢٥٤،٢٢٥،٤٩٠,٧	105,139,575	٤١,٣	75,788,623.7	٢٩,١	29,350,951.3	١١,٥
٢٠١٣	٢٧٣،٥٨٧،٥٢٩,٢	119,127,556	٤٣,٥	78,743,314.5	٢٨,٨	40,384,241.5	١٤,٨

[٨] زينب جبار عبد الحسين الدعمي، انتاجية الانفاق العام واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨ ، ص٥٧-٥٩.

٢٠١٤	٢٦٦،٤٢٠،٣٨٤،٥	115,937,762	٤٣,٥	90,547,392.1	٣٤,٠	25,390,369.9	٩,٥
٢٠١٥	١٩٤،٦٨٠،٩٧١،٨	82,813,611	٤٢,٥	60,950,817.6	٣١,٣	21,862,793.4	١١,٢
٢٠١٦	١٩٦،٩٢٤،١٤١،٧	73,571,003	٣٧,٤	56,134,675.2	٢٨,٥	17,436,327.8	٨,٨
٢٠١٧	٢٥٥،٧٢٢،٣٧٥،٥	75,490,115	٢٩,٥	59,033,269.9	٢٣,٠	16,456,845.1	٦,٤
٢٠١٨	٢٥١،٠٦٤،٤٧٩,٩	80,873,200	٣٢,٢	67,052,900	٢٦,٧	13,820,300	٥,٥
٢٠١٩	277900000	111723.600	٤٠,٢	87301000	٣١,٤	24422.600	٨,٧
٢٠٢٠	198800000	76082.400	٣٨,٢	72873.500	٣٦,٦	3208.900	١,٦
٢٠٢١	301,439,533.9	102,849,659	٣٤,١	89,526,686	٢٩,٦	13,322,973	١٢,٨
المتوسط			٥٧,٠٤		٣١,٥		٢٥,٥

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة .

الاعمدة (٤، ٦، ٨) من عمل الباحث

المطلب الثالث : الايرادات العامة :

اولاً : هيكل الايرادات العامة : ويتكون هيكل الايرادات العامة في العراق مما يأتي :

الايرادات النفطية :تكون هذه الايرادات ما يقارب (٨٦%) من اجمالي الايرادات العامة في العراق كمتوسط لمدة البحث ومن خلال النظر للجدول (١) ، يمكن ملاحظة انه في السنة (٢٠٠٤) بلغت الايرادات العامة (٣٢٩٨٢٧٣٩) مليون دينار إذ شكلت الايرادات النفطية نسبة (٩٨,٩%) .

وفي السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٨) فقد استمرت الايرادات العامة بالارتفاع محققة معدلات تغير سنوية بمقدار(٢٢,٨%، ٢١,١%، ١١,٣%، ٤٧,٠%) على التوالي، نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية والتي حققت معدلات تغيرسنوية بمقدار(٢١,٠%، ١٧,٩%، ١١,١%، ٤٥,٨%) على التوالي ويعود السبب في ذلك الى استمرار اسعار النفط عالمياً بالارتفاع مما اثر في زيادة الايرادات النفطية وبالتالي الايرادات العامة[٩].

(١) احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (٩٤) ، العدد (٢٢)، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

اما في السنة (٢٠٠٩) فقد انخفضت الايرادات العامة بنسبة (٣١,٢-%) عن السنة (٢٠٠٨)، اما الايرادات النفطية والتي شكلت نسبة (٩٣,٦%) من اجمالي الايرادات العامة فقد انخفضت ايضاً محققة معدل نمو بمقدار(٣٥,١-%)، ويعود السبب في ذلك الى الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) والتي ادت الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، وبالتالي انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً، وعليه اثر ذلك على انخفاض الايرادات النفطية للبلد ومن ثم الايرادات العامة.

وخلال السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٢) فقد ارتفعت الايرادات العامة للبلد محققة معدلات تغير سنوية (٢٧,١%، ٥٥,٠%، ١٠,١%)، شكلت الايرادات النفطية نسبة مساهمة من اجمالي الايرادات العامة (٩٥,٢%، ٩٠,٢%، ٩٧,٣%) على التوالي، وقد حققت معدلات تغير سنوية بمقدار (٣٦,٧%، ٤٦,٨%، ١٨,٩%) على التوالي، ويعود السبب في ذلك ارتفاع اسعار النفط الخام عالمياً بعد انتهاء ازمة الرهن العقاري مما ادى ذلك الى ارتفاع الايرادات النفطية للبلد ومن ثم الايرادات العامة .

وفي عام (٢٠١٣) انخفضت الايرادات العامة بنسبة (٥,٠-%)، اما الايرادات النفطية والتي شكلت نسبة (٩٧,٢%) من اجمالي الايرادات العامة فقد انخفضت هي الاخرى بنسبة (٥,٠-%)، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً والذي ادى الى انخفاض الايرادات النفطية[١٠].اما خلال السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٦) فقد استمرت الايرادات العامة بالانخفاض بمعدلات تغير سنوية (٧,٤-%، ٣٦,٩-%، ١٨,١-%) على التوالي، شكلت الايرادات النفطية نسب (٩٢,١%، ٧٧,١%، ٨١,٤%) منها والتي انخفضت هي الاخرى بمعدلات تغير سنوية (١٢,٣-%، ٤٧,١-%، ١٣,٧-%)، ويعود ذلك لسببين اولهما الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام عالمياً والذي حقق اقل من (٥٠) دولار للبرميل الواحد خلال هذه السنوات مما اثر في انخفاض حاد في الايرادات النفطية وبالتالي انخفاض الايرادات العامة، اما السبب الثاني فهو سيطرة الجماعات الارهابية على ثلاث محافظات خلال سنة (٢٠١٤) وما تبع ذلك من حرب استمرت حتى نهاية سنة (٢٠١٧) لغرض استعادة تلك المحافظات، اضافة الى ما ولدته تلك المعارك من نزوح لسكان هذه المدن مما حمل الحكومة نفقات اضافية لغرض تلبية متطلبات ايوائهم[١١].

---

[١٠] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٣، ص٥٦.
[١١] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٥، ص٦٨.

وفي السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨) فقد ارتفعت الايرادات العامة محققة معدلات تغير سنوية بمقدار(٤٢,١، ٣٧,٦)%، شكلت الايرادات النفطية نسبة مساهمة من اجمالي الايرادات العامة بنسب (٨٤,٠، ٨٩,٧)% على التوالي، وحققت هي الاخرى معدلات تغير سنوية بمقدار(٤٧,٢%، ٤٦,٩%) على التوالي، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط الخام عالمياً وصل الى (٥٢,٤، ٦٩,٧) دولار للبرميل على التوالي مما ادى ارتفاع الايرادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة للبلد[١٢].اما خلال السنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠) فنلاحظ انخفاض الايرادات النفطية ويعود السبب في ذلك الى انخفاض اسعار النفط الخام العالمية في هذه المدة نظراً لانتشار جائحة كورنا والتي ادت الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام .

ومن ثم خلال السنة (٢٠٢١) ارتفعت الايرادات النفطية نظراً لتحسن اسعار النفط الخام عالمياً بسبب ازدياد الطلب العالمي على النفط الخام .الايرادات الضريبية :وتشكل هذه الايرادات الضريبية ما يقارب (٤,٣%) من اجمالي الايرادات العامة، وهي نسبة قليلة جدا، لكون ان العراق هو دولة ريعية ، فضلاً عن تخلف نظامه الضريبي.

ولكن نجد أنّ الايرادات الضريبية في اغلب الدول المتقدمة من اهم الموارد المالية للبلد، ويتكون هيكل الايرادات الضريبية في العراق من الضرائب المباشرة وتشمل (ضرائب الدخول، ضرائب العقار، ضرائب العرصات)، والضرائب غير المباشرة وتشمل (الضرائب الكمركية، ضرائب الانتاج).

وبالرجوع الى الجدول (١) والذي يبين الايرادات الضريبية ونسب مساهمتها من الايرادات العامة، سنلاحظ انه في العام (٢٠٠٤) فقد بلغت الايرادات الضريبية (١٥٩٦٤٤) مليون دينار مشكلة نسبة (٠,٥%) من اجمالي الايرادات العامة .

واستمرت الايرادات الضريبية بالتذبذب خلال السنوات (٢٠٠٥-٢٠٢١) ولكن بقيت نسب مساهمتها محدودة جدا في الإيرادات العامة، إذ لم تتعد (٨,١%) خلال هذه المدة، ويعود ذلك الى عدة اسباب[١٣]:-

اعتماد اقتصاد البلد بشكل كبير على الايرادات النفطية .

---

(٣) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، (٢٠١٨)،ص٤١.

(١) حارث رحيم عطية الزرفي، قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء- كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨، ص٨١.

تخلف النظام الضريبي في العراق.

التوزيع غير العادل للدخول .

انتشار ظاهرة التهرب الضريبي على نطاق واسع.

الى جانب امور اخرى ومنها تفشي الرشوة والفساد الاداري والتي يؤثر على انخفاض في الحصيلة الضريبية .

الايرادات الاخرى :وتتألف هذه الايرادات من (الرسوم، حصة الموازنة من ارباح القطاع العام، المنح والمساهمات الاجتماعية ، ايرادات رأسمالية، ايرادات تحويلية، ايرادات اخرى)، وتشكل هذه الإيرادات مجتمعة نسبة ضئيلة جداً من اجمالي الايرادات العامة بما يقارب (١٩,٨%) ويعود السبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً الى اكون العراق دولة ريعيه يعتمد اساساً على الايرادات النفطية .

ولو نظرنا الى الجدول (١) سنلاحظ ارتفاع وانخفاض الايرادات العامة الاخرى خلال مدة البحث ولكن بقيت نسب مساهمتها في الايرادات العامة ضعيفة اذ لم تصل في احسن احوالها الى (٢٠,٠%) وبمتوسط (١٩,٨%) خلال المدة المذكورة.

المطلب الرابع :- نقاط الضعف في السياسة المالية العراقية وسبل المعالجة

نقاط الضعف في السياسة المالية العراقية :-

من خلال ما ورد اعلاه يمكن تشخيص نقاط الضعف في السياسة المالية بما يلي:-

وجود ضعف في الايرادات العامة للسياسة المالية العراقية خلاك المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) لكونها معتمدة على الايرادات النفطية بنسبة (٨٦%) ، وهذا الامر يجعل من السياسة المالية العراقية مهددة دوماً بمخاطر تقلب اسعار النفط الخام العالمية .

قلة الايرادات الضريبية والتي تعتبر من اهم عناصر التوجيه الاقتصادي ، اذ تشكل هذه الايرادات نسبة (٤,٢%) من اجمالي الايرادات العامة .

قلة الايرادات العامة الاخرى (الرسوم، الدومين العام ، ...الخ) والتي تشكل مجتمعة نسبة (١٩,٨%) .

اما فيما يخص الجاني الانفاقي فلاحظنا زيادة النفقات العامة الجارية والتي شكلت نسبة (٧٦,٢%) من اجمالي النفقات العامة .

قلة النفقات العامة الاستثمارية والتي شكلت نسبة (٢٣,٨%) من اجمالي الانفاق العام، اذ تعتبر هذه النفقات هي الاهم في مجال التنمية الاقتصادية لأي بلد ، لكونها تؤدي الى زيادة القطاعات الانتاجية وزيادة البنا التحتية والتي بدورها تدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام .

سبل المعالجة :- سبل المعالجة على المدى القصير :- من خلال النظر للجدول رقم (٦) يمكن التوصل الى مجموعة من الاجراءات التي من الممكن اتخاذها على المدى القصير من اجل معالجة الخلل في السياسة المالية العراقية وهي كما يلي :-

تقليل مبالغ الانفاق على الرئاسات الثلاث الى الحد الادنى وتوجيه الفائض من هذه المبالغ للوزارة التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل (وزارة الزراعة ، وزارة الصناعة ، وزارة الاعمار والاسكان، وزارة الموارد المائية) .

تفعيل موضوع التمويل الذاتي للوزارات من مواردها الذاتية ، مع جعل حصة تذهب للخزينة العامة للدولة في حالة توفر فوائض مالية من الموارد المالية المتحققة من هذه الوزارات ، وذلك عبر اعطاء صلاحيات اكبر للوزارات من اجل تمنية مواردها الذاتية ، وهذا الامر يضمن اعتماد بعض الوزارات على مواردها الذاتية من اجل تمويل نفقاتها الجارية والاستثمارية وما يفيض عن ذلك يذهب للخزينة العامة يذهب للخزينة العامة ،اذ عند تحقق هذا الامر هنالك وزارات لن يتم تخصيص مبالغ للنفقات العامة لها ومنها وزارات (الاتصالات، الكهرباء، الداخلية) ، بل تتحول الى وزارات إيراديه فقط ، وهذا الامر يضمن تقليل النفقات العامة وزيادة الايرادات العامة وبالتالي التخلص من حالة العجز في الموازنة العامة .

جدول رقم (٦) النفقات لبعض الوزارات ونسبتها من اجمالي النفقات العامة (مليون دينار)

السنة	اسم الجهة الحكومية	مبلغ النفقات العامة (١)	اجمالي النفقات العامة (٢)	النسبة ١ الى ٢
٢٠١٠	الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، مجلس النواب العراقي، رئاسة مجلس الوزراء) .	٢١٧٤٨١٢	٧٠،١٣٤،٢٠١	%٣
	وزارة الدفاع والداخلية	٩٩٧٣٣٢٩		%١٤

	وزارة الزراعة	٢٣٩،٠١١		%٠,٣
	وزارة الصناعة	٢١٥،٤٣١		%٠,٣
	وزارة الاعمار والاسكان	٦٩٧،٧٥٢		%٠,٩
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٢،١١٨،٩٠٦		%٣
	وزارة التربية	٤،٦٦٥،٣٩٢		%٦,٦
	وزارة الاتصالات	١٠٦،٤٣١		%٠,١
	وزارة الكهرباء	5,178,392		%٧
٢٠٢١	الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، مجلس النواب العراقي، رئاسة مجلس الوزراء) .	٦٧١٤٤٩٩	١٠٢،٨٤٩،٦٥٩	%٦,٥
	وزارة الدفاع والداخلية	١٩٠١٥٠١٧		%١٨,٤
	وزارة الزراعة	١٤٢،٥٦٩		%٠,١
	وزارة الصناعة	١،١٦٨،٢١٦		%١,١
	وزارة الاعمار والاسكان	٩٠٨،٤٨٨		%٠,٨
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٢،٣١١،٠٠٥		%٢,٢
	وزارة التربية	٢،١٤٩،٣٥٧		%٢
	وزارة الاتصالات	١٣،٧٦٧		%٠,٠١
	وزارة الكهرباء	٥،٨٥١،٤٢٥		%٥,٦

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢١). الحقول (٣) من عمل الباحث .

ب. سبل المعالجة على المدى الطويل :- تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يحمل معه الخبرات البشرية والفنية والتكنلوجية ، والذي سوف يساعد على تقليل نسب البطالة في المجتمع ، الامر الذي يقلل من الانفاق الجاري للحكومة (رواتب الموظفين) ، فضلاً عن زيادة الايرادات العامة والتي تأتي من مبالغ الرسوم والضرائب التي تدفعها هذه الشركات الاستثمارية للخزينة العامة للدولة .

اصلاح النظام الضريبي في العراق ، وتحويله لنظام الكتروني متطور ومحكم، وهذا الامر سينعكس على زيادة الايرادات العامة للدولة ، وتقليل الاعتماد على ايرادات النفط الخام .

دعم القطاع الخاص في مختلف الانشطة ، وذلك من خلال تفعيل اليات الضمان الاجتماعي ، وهذا ما يضمن ايضاً جذب الطاقات البشرية للعمل في هذا القطاع ، وبالتالي تقليل الانفاق العام الجاري الذي تتحمله الحكومة لغرض توظيف هذه الطاقات البشرية .

محاربة الفساد الاداري والمالي والذي يضمن تحقيق كل ما ورد اعلاه .

الاستنتاجات والتوصيات :-

اولاً :- الاستنتاجات :-

وجود ضعف في الايرادات العامة للسياسة المالية العراقية خلاك المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) لكونها معتمدة على الايرادات النفطية بنسبة (٨٦%) ، وهذا الامر يجعل من السياسة المالية العراقية مهددة دوماً بمخاطر تقلب اسعار النفط الخام العالمية .

قلة الايرادات الضريبية والتي تعتبر من اهم عناصر التوجيه الاقتصادي ، اذ تشكل هذه الايرادات نسبة (٤,٢%) من اجمالي الايرادات العامة .

قلة الايرادات العامة الاخرى (الرسوم، الدومين العام ، ...الخ) والتي تشكل مجتمعة نسبة (١٩,٨%) .

اما فيما يخص الجاني الانفاقي فلاحظنا زيادة النفقات العامة الجارية والتي شكلت نسبة (٧٦,٢%) من اجمالي النفقات العامة .

قلة النفقات العامة الاستثمارية والتي شكلت نسبة (٢٣,٨%) من اجمالي الانفاق العام، اذ تعتبر هذه النفقات هي الاهم في مجال التنمية الاقتصادية لأي بلد ، لكونها تؤدي الى زيادة القطاعات الانتاجية وزيادة البنا التحتية والتي بدورها تدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام .

الاعتماد على الدين العام الداخلي والخارجي من اجل سد العجز الحاصل في الموازنات العامة للدولة ، والتي تعتبر من اخطر ادوات السياسة المالية .

ثانياً :- التوصيات

تقليل النفقات العامة للدولة من خلال تفعيل موضوع الاعتماد على المواد الذاتية للوزارات .

تقليل الانفاق العام لبعض الجهات الحكومية (الرئاسات الثلاث) وتوجيه الفائض للوزارات التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى البعيد (الزراعة، الصناعة ، الاعمار والاسكان) .

جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، والتي تؤدي الى تقليل نسب البطالة وبالتالي تؤدي لتقليل مبالغ الانفاق الحكومي على مختلف القطاعات .

العمل على اصلاح النظام الضريبي في العراق من اجل زيادة الايرادات العامة وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية .

محاربة الفساد الاداري والمالي والذي يضمن تحقيق كل ما ورد اعلاه .

المصادر :-

١.احمد حسين الهيتي، واخرون ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٧) الأسباب والآثار، ودورالسياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد٢، العدد٣، ٢٠١٠.

٢.همسة قصي عبد اللطيف، اتجاهات السياسة المالية في العراق ، مجلة الاكاديمية العراقية ، ٢٠١٢ .

٣.حيدر عبد الحسين الجبوري واخرون ، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للمد (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد ٢٠، العدد١ .

٤.باقر كرجي حبيب الجبوري ، الاثار الاقتصادية لتأخير اقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد(١٧) ، العدد (٣) ، ٢٠١٥.

٥.حارث رحيم عطية الزرفي ، قياس وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة وسعر الصرف والضرائب الكمركية في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨ .

٦.امين محمد سعيد و صباح صابر محمد ، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٧) ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر ، العدد الاول ، ٢٠١٢.

٧.زينب جبار عبد الحسين الدعمي، انتاجية الانفاق العام واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨ .

٨.احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (٩٤) ، العدد (٢٢).

٩.د. عماد محمد علي العاني و نسرين حسن جوحي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم أثاره الاقتصادية في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد(٩٨) ، المجلد(٢٣).

١٠.خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مباديء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان،٢٠٠٩.

١٢.محمد عبد الحليم عمر، الدين العام (المفاهيم – المؤشرات –الاثار) بالتطبيق على حالة مصر، جامعة الازهر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٩.

١٣.البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية والتقارير السنوية ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٢١) .

-FEDERAL RESERVE BANK OF ST. Louis/fred. Stlouisfed. Org/series/IRQDGDPGDPPT